

سياسات سعر الصرف الأجنبي وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة السودان خلال الفترة (1979 م – 2017 م)

Foreign exchange rate policies and their impact on foreign direct investment The study of Sudan during the period (1979 AD - 2017 AD)

د. صلاح محمد ابراهيم أحمد

أستاذ الاقتصاد المشارك، عميد كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الأبيض، السودان

Abstract

Sudan suffers greatly from the weakness of foreign direct investment, and the problems that hinder foreign exchange rate policies. Hence, the research aims to know the effects of these policies on foreign direct investment in Sudan during the period 1979-2017. The problem also crystallizes in the instability of foreign exchange rate policies and the terrible deterioration in the value of the local currency against the foreign exchange rate, which led to the flight of capital out of Sudan, due to the fluctuations of exchange rate policies, the multiplicity of investment laws and the many amendments that have been made to them. The study followed the standard descriptive statistical approach, E views. The research also reached the most important results, which is the existence of an inverse relationship between the exchange rate and the volume of foreign direct investment. The most important recommendations are to continue to follow the policies of the managed flexible exchange rate, and to encourage the exchange market in banks to attract remittances from expatriates and facilitate foreign exchange flows. In the long run, the focus should be on encouraging local production through an integrated package of macroeconomic policies, encouraging foreign investment, and creating a favorable environment and climate for investment and business development.

Keywords: foreign exchange rate policies, foreign direct investment, managed flexibility, exchange market.

الملخص:

يعاني السودان كثيرا من ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمشكلات التي تعيق سياسات سعر الصرف الأجنبي، ومن هنا يهدف البحث إلى معرفة آثار هذه السياسات على الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة 1979 م – 2017 م. كما تتبلور المشكلة في عدم استقرار سياسات سعر الصرف الأجنبي والتدهور المريع في قيمة العملة المحلية مقابل سعر الصرف الأجنبي، مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى خارج السودان، بسبب تقلبات سياسات سعر الصرف، وتعدد قوانين الاستثمار وكثرة التعديلات التي طرأت عليها. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الإحصائي القياسي E views. وكما توصل اليه البحث إلى أهم النتائج هي وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كان هناك ارتفاع في أسعار الصرف كلما أدى ذلك إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر. أما أهم التوصيات هي الاستمرار في اتباع سياسات سعر الصرف المرنة المدارة، وتشجيع سوق الصرف في المصارف لاستقطاب تحويلات المغتربين وتسهيل تدفقات النقد الأجنبي. في المدى البعيد يجب التركيز على تشجيع الإنتاج المحلي عبر حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية الكلية وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وخلق بيئة مواتية ومناخ ملائم للاستثمار وتطوير الأعمال.

الكلمات المفتاحية: سياسات سعر الصرف الأجنبي، الاستثمار الأجنبي المباشر، المرن المدارة، سوق الصرف.

مقدمة:

تمثل سياسات سعر الصرف الاجنبي في السودان الطريق الفاعل وأحد أهم المقاييس المستخدمة لتقدير أداء مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر . ومعرفة تقلبات سياسات سعر الصرف الاجنبي , وذلك لأهمية وحيوية هذا الامر , فقد أولت السلطات المختصة في السودان حيزاً كبيراً لهذا الموضوع , لما لزم سعر الصرف الاجنبي من تغييرات وتدهورات سريعة في سعر الصرف أدى الى تدني قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية , وأيضا عدم تنافسية المنتجات المحلية في السوق العالمي , وضعف عائدات الصادرات , وغيره من المعوقات التي أثرت بشكل مباشر على ضعف الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان , وكذلك سوء الاوضاع الامنية والاقتصادية والادارية والضمانات الكافية لجذب شركات الاستثمار . ولذا سوف نتناول هذه العقبات بواقعية وشفافية حتى نتعرف على مشكلات سياسات سعر الصرف التي لازمتها تغييرات مستمرة بغرض ايجاد الحلول حتى لاتنعكس تداعياتها على الاستثمار الاجنبي المباشر .

أولاً: أهمية البحث : تبرز أهمية البحث لما لسياسات سعر الصرف الاجنبي من حيوية , في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة , وتوسيع نافذة الاستثمار الاجنبي , وتبسيط اجراءات وقوانين الاستثمار . كما يمكن تحديد الأهمية فيما يلي :

1- أهمية التطورات في سياسات سعر الصرف الاجنبي والمراحل التي مرت بها خلال الفترة المشار اليها وتأثير ذلك في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر .

2- أهمية صدور التشريعات القانونية المرنة المتزنة التي تشجع الاستثمار الاجنبي المباشر بحيث تؤدي الى التوافق مع سياسات سعر الصرف .

3- تبرز الأهمية في الاستمرار في اتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار كسياسة اسعافية مؤقتة حتى تتمكن البلاد من زيادة الانتاج والانتاجية .

مشكلة البحث : تكمن المشكلة في ضعف الاستثمار الاجنبي المباشر بسبب عدم استقرار سياسات سعر الصرف الاجنبي , وضعف السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية , والعقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي , والديون الخارجية المتراكمة , وغسل الاموال , وتمويل الارهاب .

أهداف البحث : ابراز أثر سياسات سعر الصرف الاجنبي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة . معرفة الاجراءات الادارية والقوانين التي تستقطب الشركات ومنظمات الاعمال الدولية .

فرضية البحث : هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف الاجنبي والاستثمار الاجنبي المباشر .

منهجية البحث : إتبع البحث المنهج الوصفي والاحصائي القياسي والحزم التحليلية 10 - E views .

حدود البحث : حدود مكانية السودان , قارة افريقيا . حدود زمنية : الفترة (1979 م – 2017 م) .

طرق جمع بيانات البحث : تم جمع بيانات البحث عن طريق المصادر الاولية والمصادر الثانوية التي تشتمل على الكتب والمراجع والتقارير والعرض الاقتصادي لوزارة المالية .

الدراسات السابقة : توجد عدة دراسات سابقة في ذات السياق جميعها تطرقت لهذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

1. دراسة محمد عقيد الماحي محمد بعنوان (28) : (أثر تغييرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات والتضخم والاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة حالة اقتصاد السودان خلال الفترة 1979 م – 2017 م) تهدف الدراسة لمعرفة أثر التغييرات التي يحدثها سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية انفة الذكر وتتطابق مع الدراسة الحالية في الاستثمار الاجنبي المباشر .

2. دراسة ابتسام محمد عبد الباقي عبدالله وآخرون بعنوان (29) : (تحليل العلاقة السببية بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار بنموذج ARDL -دراسة حالة السودان خلال الفترة (1989-2018م)
3. دراسة صلاح محمد ابراهيم . وآخرون بعنوان (30) : (أثر سياسات سعر صرف الجنيه السوداني على أسعار المستهلك ومعدلات التضخم (دراسة تطبيقية السودان (1980 -2014 م) . كل هذه الدراسات تتناول أثر سعر الصرف على الاستثمار الاجنبي ، والتضخم ، وميزان المدفوعات ، وما يترتب من جراء التغييرات التي لازمت سعر الصرف بصورة مستمرة ومزمنة كانت لها الانعكاسات السالبة .

ثانياً : الاطار النظري

سياسات سعر الصرف الاجنبي : تأثر الاقتصاد السوداني في منتصف السبعينات بنقصا حادا في موارد العملات الأجنبية، إلى جانب تراكم متأخرات الديون، ولمواجهة هذا الموقف المتأزم حاولت الدولة إجراء إصلاحات اقتصادية في إطار برنامج مدعوم بمؤسستي صندوق النقد والبنك الدوليين، وتركزت جهود الإصلاح الهيكلي والمؤسسي في تقليل الاستدانة من النظام المصرفي. كما شهد الاقتصاد السوداني خلال التسعينات ومطلع القرن الواحد والعشرين تطورات جذرية وشاملة أدت لتغيرات كبيرة في هيكل الاقتصاد ومستوى الأداء الاقتصادي حسب المعايير الاقتصادية المعروفة. وأهم مقومات هذا التطور يتمثل في الفلسفة التي قام عليها الاقتصاد السوداني المتمثلة في تبني مبادئ الاقتصاد الحر، وتشجيع المبادرة الفردية والحد من دور الحكومة في الاقتصاد وتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص ليلعب دوره في استغلال الموارد وتحريك جمود الاقتصاد.

وللوقوف على حقيقة أداء الاقتصاد، لابد من التعرف على مسار مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تعتبر المرآة التي تعكس التفاعل بين العرض الكلي والطلب الكلي، كذلك انعكاسات الاختلال في التوازن بين عناصر المؤشرات الاقتصادية المتغيرة التي تؤثر على العلاقة بين الطلب والعرض الكليين .⁽¹⁾

يعتبر سعر الصرف أحد الأدوات المهمة في السياسة النقدية بحيث ينبغي أن يعالج بمرونة وفاعلية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة. وأصبحت المحافظة على استقرار سعر الصرف من أولويات السلطات النقدية خاصة في الدول النامية التي تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها، نتيجة لزيادة وارداتها وإنخفاض صادراتها التي تعتمد على تصدير المواد الأولية قليلة العائد وإستيراد السلع المصنعة بأسعار عالية نتيجة لضعف الإنتاج في تلك الدول⁽²⁾.

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة بارزة لدى صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية عند صياغة خطط التنمية. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المنافذ الرئيسة لإنجاح عملية التنمية في الأجل الطويل، إلا أن الملاحظ أن صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية لم يولوا الاهتمام المناسب لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الصادرات الصناعية التي تعتبر مصدرا أساسيا ومحركا لدفع عملية النمو الاقتصادي⁽³⁾. أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في الدور الذي يلعبه في النمو والتنمية في البلدان الفقيرة، ونظرا لأهميته أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإقامة المشروعات التي توفر فرص عمل وتنشط عملية الانتاج حتى تؤدي الى تعظيم حركة الصادرات، وتحديث وتطوير الصناعة المحلية وحمايتها والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة. فأهمية الاستثمار الأجنبي تبدو من خلال آثاره على الدولة

1 عبد الوهاب عثمان شيخ موسى (2012 م): منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة 1970 -2000م و تصور للرؤية المستقبلية – الجزء الأول ، ص 91.

2 محمد كمال الدين علي (1994م): التحليل المالي والاقتصادي للسوق المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص 87.

3 احمد عقيل الخطيب(2006م): استراتيجيات الاستثمار في سوق الاسهم هيئة الاوراق المالية والسلع، ابوظبي، ص 48.

المضيفة له، حيث يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر الدولية الأخرى توفيرها⁽¹⁾. فالاستثمار الأجنبي يعد مصدر لسد فجوة الموارد المحلية وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير، ويمثل أسهل وسيلة للحصول على التكنولوجيا المتقدمة والحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية التي تساعد في تطوير المنتج وخفض تكاليف الإنتاج⁽²⁾.

الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر: الدول النامية المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر تقف على أمرين هما فهي في أمس الحاجة إلى إستثمارات أجنبية لسد فجوة الموارد المحلية، ولدفع عملية التنمية الاقتصادية فيها. لكنها تخشى من أن تسبب هذه الإستثمارات آثار سياسية وإقتصادية وإجتماعية، إذا إتجهت هذه الإستثمارات نحو مجالات تمس السيادة الوطنية. تنقسم هذه الآثار إلى إقتصادية وسياسية وتنقسم الآثار الاقتصادية إلى آثار تجميعية أي كلية وآثار جزئية تؤثر على الوحدات الفردية. هنالك آراء مؤيدة للاستثمار الأجنبي المباشر مستندة على آثاره الإيجابية، وهنالك آراء انتقدت هذا النوع من الاستثمارات تخوفاً من آثاره السلبية، وهذا الإختلاف في الرأي يرجع لأساس عقائدي، فالمؤيدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة هم في أغلب الأحوال أنصار الفكر الرأسمالي، بينما المعارضون يمثلون الفكر الماركسي⁽³⁾. يرى الفريق المؤيد للإستثمارات الأجنبية المباشرة أن فائدة ومنافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية تكمن في التراكم الرأسمالي، والتقدم التكنولوجي، وتطوير الهياكل الإنتاجية وإصلاح لأوجه الخلل في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، ويستند هذا الرأي على أن: الفجوات الرئيسية التي تسدها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية هي⁽⁴⁾.

أ- الفجوة الادخارية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل زيادة على التراكم الرأسمالي يمكن أن يدخر جانباً منها ويتحول إلى استثمارات ترفع معدل التراكم الرأسمالي.

ب- فجوة النقد الأجنبي: الدول النامية تسعى دائماً إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعويض المدخرات من ناحية، ولزيادة مواردها من النقد الأجنبي اللازم للإستيراد بوجه عام واستيراد مستلزمات الإنتاج بوجه خاص.

ج- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة: حصيلة الضرائب من الشركات الأجنبية سواء كانت ضرائب على الأرباح أو ضرائب جمركية يمكن أن يسهم في سد فجوة الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العام وتمويل مشروعات التنمية.

د- الفجوة التكنولوجية: لسد حاجة الدول النامية من المعرفة الفنية والتقنية والمهارات الادارية والتسويقية، تعتقد الدول النامية أنه لابد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكي تكون وسيلة لنقل التكنولوجيا⁽⁵⁾.

تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق الوفورات الخارجية، والآثار غير المباشرة والمنافع الاجتماعية للدول المضيفة، والوفورات الخارجية هي عبارة عن المزايا التي تتحقق للدول المضيفة ولا تضعها الشركات المتعددة الجنسيات في الحسبان عند اتخاذها قرارات الاستثمار في هذه الدول، وتحصل الدول المضيفة على تلك المزايا في حالة المنافسة الشديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث إن الإفراط في تقديم الحوافز والضمانات في هذه الحالة يعني أن جزءاً من هذه المزايا غير

1 هندي منير ابراهيم (2003م): الفكر الحديث في الاستثمار، الاسكندرية، دار المعارف للنشر، ص 98.

2 محمد شاكر محمد (2006م): المحافظ والصناديق الاستثمارية، تكوينها وادارتها ندوة هيئة الأوراق المالية والسلع، ابوظبي، ص 3.

3 إيهاب عز الدين نديم (1996م): الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس العدد الثاني، ص 546.

4 محمد فتحي صقر (1989م): السلوكيات للشركات عابرة القوميات وتأثيرها على مستوى التشغيل في الدول النامية (دراسة تحليلية للتجربة المصرية)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 16.

5 محمد كمال خليل (1997م): الشركات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لدوره المتوقع في تنمية الاقتصاد بجمهورية مصر العربية، مؤتمر الشرق الاوسط وشمال افريقيا للاقتصاد والتجارة الدولية وأسواق رأس المال، جامعة طنطا، القاهرة، ص 109.

المباشرة تستحوذ عليها الشركات متعددة الجنسيات. ومن المزايا التي تحصل عليها الدولة من الاستثمار الاجنبي المباشر ما يلي⁽¹⁾:

- 1- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي من خلال الدور الذي يقوم به المستثمر الأجنبي من رصف وتعبيد للطرق المؤدية إلى مواقع ، وتوفير خدمات شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء وغيرها من الخدمات.
- 2- قد يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى خفض التكلفة لمشروعات محلية بتوفير بعض مستلزمات الإنتاج لها.
- 3- يمنح المستثمر الأجنبي ما يتوفر لديه من خبرة إعلانية وتسويقية واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى توسيع نطاق السوق المحلية وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات المحلية.
- 4- يساهم المشروع الأجنبي في زيادة القيمة المضافة ومستويات التشغيل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بعلاقات تشابكية أمامية أو خلفية مع المشروع الأجنبي.

- 5- مشروعات الاستثمار الأجنبي قد تؤدي إلى تحسين ظروف العمال من حيث زيادة إنتاجيتهم وتحسين مستوى أجورهم .
 - 6- تساهم هذه المشروعات في علاج ظاهرة إستنزاف العقول البشرية حيث تجد العمالة ذات الكفاءة والخبرات المميزة الفرصة للعمل في المشروعات الأجنبية بدلاً من الهجرة للخارج.
 - 7- قد تؤدي مشروعات الاستثمار الاجنبي إلى توفير السلع الإستهلاكية بمستوى جودة مرتفعة وبأسعار أقل نسبياً من المستوردة ، الأمر الذي يحقق درجة أعلى من الرفاهية للمستهلك.
- من الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر أنه يؤدي إلى توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات للدول النامية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ، بما يحقق فائضاً للتصدير. و الأثر المباشر للاستثمارات الأجنبية هو زيادة الموارد من النقد الأجنبي، مما يمكن من زيادة الصادرات دون الحاجة إلى زيادة الواردات. أضف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية بفضل اتصالاتها الدولية وخبراتها بشبكة الأسواق الدولية وسمعتها المرتبطة بإسمها وعلامتها التجارية تفتح أمام الدول المضيفة امكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها. ويلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل يعتبر أفضل من القروض الخارجية لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يدر عائداً بدلاً من زيادة أعباء خدمة الدين الناتجة عن التمويل من القروض الخارجية والتي تمثل عبء على ميزان المدفوعات⁽²⁾.

ان الدراسات التطبيقية التي تناولت (البعد الوظيفي) للشركات متعددة الجنسيات ما زالت محدودة للغاية ، كما أن نتائجها جاءت متناقضة في أحيان كثيرة ، بحيث يصعب الإعتماد عليها في حسم الخلاف والمناقشات الدائرة بشأن تأثير نشاط تلك الشركات على مستويات التوظيف في الدول النامية ، فمن ناحية أخرى يشير البعض إلى أن الشركات تقوم بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشر التي ينتجها إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدول المضيفة ، وكذا حجم الفوائض والأرباح المعاد إستثمارها محلياً، بل والأهم من ذلك من خلال فرص العمل (غير المباشر) التي تتحقق نتيجة دعم الروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية ، ورفع مستوى الانتاجية في المجتمع ، وتغيير نمط توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الميل للدخار والاستثمار⁽³⁾.

- 1 عادل عبد العظيم(2006م): مفاهيم عن الاستثمار الاجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، الكويت، ص15.
- 2 عصام عمر مندور (2001م) دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية صناعات التصدير في ظل تقسيم العمل الدولي وتحرير التجارة (رسالة غير منشورة) مكتبة كلية التجارة جامعة طنطا ص 83.
- 3 بنك مصر (1997م): قضايا الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطرة، أوراق بنك مصر البحثية العدد الثاني ص 21.

كما أن قيام المشروع الأجنبي يمثل إضافة إلى الطاقة الإنتاجية القومية. ومن ثم يمثل إنتاجه إضافة إلى العرض الكلي من السلع والخدمات بالدولة المضيفة. ويمكن تصوره مع زيادة العرض الكلي وثبات الطلب الكلي. نتيجة للإنخفاض في الأسعار من ناحية وتزايد الصادرات من ناحية أخرى. يمكن لهذا الاستثمار المساهمة في القضاء على كثير من إختناقات التنمية⁽¹⁾. تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على إعادة تخصيص الموارد الإقتصادية والمالية والبشرية، ليس فقط على المستوى العالمي بل على المستوى القومي للدولة المضيفة. فإذا قامت إحدى الشركات الدولية العملاقة بإقامة مشروع في دولة ما يضمن ذلك توفير المعدات والأجهزة بتصديرها من الدولة المصدرة لرأس المال إلى الدولة المضيفة المقام بها المشروع. كذلك تزويد المشروع الجديد أو القائم ببراءة الاختراع والفنيين المهرة والخبرات العملية اللازمة لتكريب هذه الأجهزة والآلات وتوفير بعض الكفاءات الإدارية. يمول المستثمر من موارده الخاصة قيمة الأصول الثابتة ومصروفات التأسيس والتشغيل في مراحل المشروع الأولى مع إمكانية تمويل جزء من رأس المال العامل عن طريق الاقتراض من البنوك المحلية في الدولة المضيفة. غير أن قيمة هذا الاقتراض ونسبته إلى التمويل الكلي يحدد تكلفة الإئتمان في كل من الدولتين (الدولة الأم – الدولة المضيفة)⁽²⁾

الآثار الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر: يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في الإرتقاء بالكفاءة الاقتصادية للمشروع القائم، من خلال الإرتقاء بكل من الكفاءة التخصيصية والكفاءة التشغيلية والتسويقية والكفاءة المعلوماتية. لذلك نجد مشروعات الإستثمار الأجنبي ذات قدرات تنافسية عالية بالمقارنة بمشروعات الإستثمار المحلي الخاص، وأن دخول الإستثمار الأجنبي المباشر في الإستحواذ الكلي أو الجزئي على مشروعات قائمة في دولة ما، يتيح لهذه المشروعات فرصة للإستثمار في المعلومات التي ينتجها جهاز الاستخبارات الصناعية بالشركة متعددة الجنسيات، لا سيما تلك الخاصة بالمنافسين وردود أفعالهم والأبحاث العلمية التي يجربوها. ومن أهم مزايا الإستثمار الأجنبي زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج، و الإنخفاض بتكلفة الوحدة وتخفيض سعر الوحدة المنتجة. فكأنما الإستثمار الأجنبي المباشر يدفع بتكلفة المنتجات لأسفل⁽³⁾.

بالرغم من الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هنالك آثار سلبية، يمكن تقسيمها إلى آثار إقتصادية وسياسية وإجتماعية. لأن الجانب الأكبر من الإستثمار الأجنبي المباشر مصدره الشركات متعددة الجنسيات، فقد شكلت لجنة من الشخصيات المهمة على المستوى الدولي لدراسة موضوع هذه الشركات، وقد تم نشر تقرير تلك اللجنة عام 1973م متضمناً الآثار السلبية لهذه الشركات على إقتصاديات الدول النامية، ويمكن تلخيص هذه الآثار فيما يلي⁽⁴⁾:

1. عدم تطابق إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات مع إستراتيجيات التنمية في أية دولة نامية.
2. تفتقر المساومات التي تتم بين هذه الشركات والدول النامية إلى التكافؤ سواء من الناحية المالية أو التكنولوجية أو المعلوماتية.
3. تقوم هذه الشركات بالإستثمار في دول العالم الثالث بشروط إستثنائية تكفل لها تحقيق أرباح ضخمة تفوق التي تحصل عليها من الإستثمار في الدول الصناعية المتقدمة.

1 غازي فلاح احمد(2000م):إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، عمان دار الزهران للنشر والتوزيع، ص56.

2 الحظري حامد العربي(1998م):تقييم الاستثمارات، القاهرة، دار السلام الذهبية، ص28.

3 امجد عبد القادر فهي(1997م):الاستثمار بين العائد والمخاطرة، مجلة المساهم عمان، العدد الاول، ص9.

4 كاظم محمد واخرون(1999م): اساسيات الاستثمار العيني والمالي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ص78.

4. ما يتم نقله من تكنولوجيا يقتصر على تلك التي قررت هذه الشركات الإستغناء عنها، فلا تتم المشروعات في الدول النامية بطرائق إنتاجية متقدمة.
5. ما تعرضه هذه الشركات من مشروعات لا يمثل أولوية متقدمة في سلم مشروعات التنمية بالدول المضيفة النامية.
6. استخدمت الشركات متعددة الجنسيات أساليب غير قانونية كالرشوة لتسيير أمورهما، ومن ثم تلعب دوراً مهماً في إفساد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالدول النامية.
7. عادة ما تتدخل هذه الشركات في تشكيل سياسات الدول النامية بما يتوافق مع مصالح دولها الأم.

الآثار السلبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر:

- 1- الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر والإدخار المحلي: قد ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في الدخل ولكن ليس من المؤكد أن تتجه هذه الزيادة إلى الإدخار، بل تتجه إلى الإستهلاك نتيجة لارتفاع الميول الاستهلاكية في الدول الغنية. ووجود الخبراء والعاملين الأجانب يعمل على خلق عقلية إستهلاكية والمطلوب وجود عقلية ادخارية إستثمارية.
- 2- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والوفورات الخارجية: كثيراً ما تنجح هذه الشركات في إغراء الكفاءات النادرة للعمل معها في الخارج بفعل الأجور والمزايا العالية. مما يترتب عليه حرمان المشروعات المحلية القائمة أو التي يمكن أن تقام منهم، فضلاً عن ذلك فإن الشركات الدولية لا تعطي الدول المضيفة الحق في الاطلاع والحصول على كل المعرفة التكنولوجية أو الخبرات التنظيمية التي تمتلكها، حتى تضمن المحافظة على مركزها الاحتكاري المتفوق. كذلك فإن احتمال نمو صناعات محلية تتكامل خلفياً أو أمامياً مع المشروعات الأجنبية قد لا يكون كبيراً. لأن لدى هذه الشركات ميلاً عالياً لاستيراد معظم مستلزمات إنتاجها من الخارج من ناحية، ولعدم تركيز كل مراحل الإنتاج في بلد واحد من ناحية أخرى. والدافع الأساسي للشركة الدولية ليس هو تنمية الموارد المحلية لكل دولة مضيفة وإنما هو تعظيم أرباح هذه الشركات على نطاق عالمي⁽¹⁾.
- 3- الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر والموارد العامة للدولة: رغم زيادة المشروعات الأجنبية في الموارد العامة للدولة ومن ثم زيادة إمكانات الإنفاق التنموي، ينبغي ألا ينظر إليه كمكسب صافي. ففي سبيل إجتذاب الاستثمارات الأجنبية عادة ما تكون الدول المتخلفة سخية أكثر من اللازم، نظراً للتنافس الشديد فيما بينها على المتاح من الأموال الأجنبية. لذلك تقوم بمنح الاعفاءات الضريبية وتخفيض التعريفات الجمركية على بعض الواردات وإعطاء تسهيلات ومزايا خاصة للمستثمرين الأجانب، وهذه أشياء لها تكلفتها التي تتمثل في ضياع موارد محتملة أو إهدار موارد حكومية كان من الممكن إستخدامها في أغراض أخرى تفيد التنمية المحلية⁽²⁾.
- إن الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي الناتج من تدفق الإستثمار الأجنبي لا يستمر بل ينقلب إلى أثر سلبي عندما تبدأ عملية التدفق العكسي، ليس فقط لتحويل الأرباح المرتبطة بالإستثمار الأجنبي. وإنما أيضاً لدفع الفوائد وثمان إستخدام براءات الاختراع ومقابل المعونة الفنية. هذا فضلاً عن تحويل جزء من مرتبات الأجانب العاملين في هذه المشروعات للخارج. عندما لا تكفي الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة لخدمة الاستثمار الأجنبي، هناك تكلفة غير مباشرة يجب أخذها في الحسبان، تتمثل في الآثار السلبية للإجراءات التي تتخذ لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات⁽³⁾.

- 1 عامر وجيه رافت (2001م): العائد الاجتماعي للاستثمار الخاص، لجنة الدراسات والاعلام والنشر، غرفة تجار دمشق، العدد الثالث، ص 5.
- 2 رافت اكرم مصطفى (1986م): دراسة الجدوى الاستثمارية وتقييم المشروعات، القاهرة، دار الاشعاع للنشر، ص 114.
- 3 سامي حطاب (2006م): الاستثمار بالاسهم ندوة هيئة الاوراق المالية والسلع ابوظبي، ص 11.

إن الأثر غير المباشر المتمثل في تغذية الإقتصاد بتكنولوجيا جديدة ومهارات وأساليب إدارية وفنية متقدمة، وغير ذلك من الوفورات الخارجية قد لا يكون له أهمية كبيرة في إعطاء دفعة تنموية للإقتصاد المحلي، وهذا هو النمط الشائع للاستثمارات التقليدية في مجالات البترول والتعدين، لدرجة أن البعض يراها استثمارات جغرافية، بمعنى أنها إستثمارات تقع جغرافياً في الدول المتخلفة ولكنها لا تكون متكاملة مع اقتصاديات هذه الدول، بل تكون متكاملة مع إقتصاديات الدول المصدرة لرأس المال⁽¹⁾.

على الرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، إلا أن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانية. من هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة. حيث أن الفرع كثيراً ما يحظر على منافسة الدولة والدولة الأم في الأسواق العالمية، أو لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقاً لما يسمى بالشروط التقليدية. هناك مزيد من الضغوط قد تقع على ميزان مدفوعات الدول المضيفة، نتيجة لسياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات خاصة في حالة التكامل الرأسي مع عدد من فروعها، حيث أن الشركة الرئيسة تعاني في أسعار السلع والخدمات التي تبيعها لبعض فروعها، كما أن الشركة الرئيسة قد تلجأ إلى تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، وقد يكون الدافع وراء هذه السياسة في تسعير الواردات والصادرات هو محاولة الشركة متعددة الجنسيات نقل عبء الضرائب من الدولة ذات معدلات الضرائب المرتفعة إلى أخرى. فإنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان الزيادة المحتملة في الواردات، فمن الملاحظ أن الميل للإستيراد الخاص بالشركات الدولية مرتفع عادة. فمعظم السلع الرأسمالية ونسبة كبيرة من مستلزمات الإنتاج الأخرى يتم إستيرادها. كذلك فإن نمط الإستهلاك الذي يترتب على وجود المشروعات الأجنبية عادة ما يكون متحيزاً للسلع الواردة، ومن ثم تزداد الواردات ويتزايد الضغط على ميزان المدفوعات. إن الضغط على ميزان المدفوعات قد ينشأ أيضاً بسبب احتمالات تدهور نسب التبادل للدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية. فنسب التبادل تميل إلى التحسن مع تدفق رأس المال الأجنبي. لكنها تميل إلى التدهور عندما تأتي بعد ذلك مرحلة التصدير العكسي لرأس المال⁽²⁾.

الزيادة في العمالة قد لا تكون كبيرة نظراً لتفضيل الشركات الدولية استخدام تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية عالية من جهة، أيضاً الشركات الأجنبية لا تميل إلى استخدام العمالة المحلية. نسبة لإرتفاع المهارات المطلوبة وإما تجنباً للإنفاق على تدريب وتعليم العناصر المحلية الذي يؤدي إلى رفع تكلفة الإنتاج. يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر تشويهاً لأنماط الانتاج والإستهلاك وبالتالي سوء تخصيص للموارد وسوء توزيع للدخل. فطبيعة السلع والخدمات التي تجذب الإستثمار الأجنبي المباشر هي سلع وخدمات من نوع خاص تحقق الربح السريع لأنها تتناسب مع حاجات واذواق الفئة من المستهلكين ذات الدخل المرتفع. كذلك فإن إنتشار هذا النوع من الإنتاج يشوه الأنماط الإستهلاكية لعدد جديد من المواطنين⁽³⁾.

صحيح أن استثمارات الدول المتقدمة في الدول المتخلفة لم تعد مقصورة على المجالات التقليدية، وأن المستثمرين الأجانب لم يعد في وسعهم الإمتناع عن المساهمة في عمليات التصنيع في الدول المتخلفة. غير أن ما يتم من تصنيع على أيدي الشركات الأجنبية إنما هو تصنيع من نوع خاص. فأنواع الصناعات التي تفضل الشركات الدولية نقلها للدول المتخلفة تمثل صناعات تريد أن تتخلى عنها الدول الرأسمالية المتقدمة، نظراً لما يسببه توطيئها من مشاكل تؤدي إلى إرتفاع تكاليفها

¹ حماد طارق عبد العال (2003م): إدارة المخاطر، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص 89.

² منسي عبدالعاطي لاشين (2001م): تقييم التسعير السوقي ونموذج تسعير الأصول الرسمية في سوق الاسهم المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، الزقازيق، ص 23.

³ صبحي محمود (2000م): التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص 260.

كمشاكل العاملة والاجور والتلوث وما يتبعه من إنفاق للحد من نطاقه. توصف بأنها صناعات ثانوية غير ديناميكية، إما لأنها بسيطة تكنولوجياً كصناعات (قطع الغيار ومكونات السيارات والتلفزيون) إما لأنها صناعات ملوثة للبيئة كالصناعات البتروكيمياوية⁽¹⁾.

الاثار السلبية السياسية للإستثمار الأجنبي المباشر: إن سعي الشركات لتعظيم ارباحها على مستوى عالمي يؤدي إلى ميل هذه الشركات لتركيز سلطة إتخاذ القرار في يد الشركة الرئيسة، بدلاً من مركزتها وتفويضها لفروعها وتوزيعها في الدول المتخلفة. وهذا يعني أن الدول المتخلفة لا يكون لها السلطة الكاملة على جزء مهم من الطاقة الإنتاجية الموجودة داخل حدودها. وتحت تأثير دخول المشروعات الأجنبية تلغى أو تخفض الرقابة على النقد والقيود على الإستيراد والنشاط التجاري وتزايد الدعوة إلى طرح التخطيط جانباً وتصفيته وتقليصه وسلبه من أية إمكانيات حقيقية لزيادة عملية التنمية. وهناك أيضاً مسألة مهمة يجب الإشارة إليها وهي أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة يؤدي إلى نمو الرأسمالية التجارية أي خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات ويتوقف استمرار رضا تلك الطبقة وتحقيقها لمكاسب كبيرة على إستمرار إرتباطهم بتلك الشركات داخل دولهم. وتضم طبقة المنتفعين مجموعة من التجار والموردين والوكلاء والسماسرة وغيرهم والذين يعملون مع تلك الشركات أو لحسابها ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ووجودها في دولهم⁽²⁾.

الاثار السلبية الاجتماعية للإستثمار الأجنبي المباشر⁽³⁾

1. زيادة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين طبقات المجتمع: إن الفئة التي تعمل في مجال الإستثمار الاجنبي المباشر تحقق دخلاً مرتفعاً والفئة المستهلكة لهذا الإنتاج هي فئة الاغنياء التي تزداد رفايتها وهكذا يزداد التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الطبقات نتيجة الإستثمار الاجنبي المباشر.

2. تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأنشطة التي تلوث البيئة: لأنها تتركز في الصناعات الإستراتيجية النفطية والتعدينية والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيمياوية وصناعة الأسمدة والأسمدة.

3. الآثار السلبية على القيم والأخلاق: يرى بعض المعارضين للإستثمار الاجنبي المباشر أن هذا الإستثمار يساهم في نقل أفكار وأراء وممارسات بعضها مشروع والبعض الآخر غير مشروع مما يؤدي إلى إفساد أخلاق وعقائد الدول المضيفة للإستثمار الأمر الذي يؤثر سلباً على القيم والتراث والثقافة.

ثالثاً: الدراسة التحليلية : من خلال اداء الإستثمار الاجنبي المباشر لسنوات الالفية الثانية تلاحظ التحسن الملحوظ في مستويات الإستثمار، حيث بلغ أعلى مستوى في العام 2001م 7,362 مليون دولار من 1,130 مليون دولار للعام 2000م، وذلك للسياسات التي اتخذت لجذب المستثمرين وتشجيع الإستثمار، تلاها العام 2006م حيث بلغ 3534.1 مليون دولار، ثم انخفض في العام 2007م بمستوى بلغ 2425.6 مليون دولار، فعاد وارتفع في الأعوام التي تلتها حتى العام 2012م، ثم انخفض في الأعوام 2013 بلغ 1687.9 مليون دولار، 2014 بلغ 1277.4 مليون دولار، 2015 بلغ 1728.4 مليون دولار، 2016 بلغ 1063.8 مليون دولار، والعام 2017م بلغ 1065.3 مليون دولار.

في بداية التسعينيات تحول السودان من سياسة الدولة التحكمية إلى سياسة التحرير الاقتصادي، ولقد إنتهجت الحكومة في تلك الفترة عدداً من سياسات الإصلاح والهيكلية الاقتصادية، والتي من أشهرها الإستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002م). وقد ركزت الإستراتيجية الشاملة على تحرير التجارة وسعر الصرف، تحرير القطاع المالي، إزالة الدعم الزراعي، تخفيض التعريفات الجمركية، وخصخصة المشاريع العامة. وشهدت تلك الفترة أيضاً تبني عدد من قوانين

¹ عبید عاطف محمد (1985م): الادارة المالية، دراسة جدوى المشروعات، دار النهضة، القاهرة، ص 65.

² عبدالرحمن عاطف جابر (2003م): مفاهيم الإستثمار، القاهرة، الدار الجامعية للنشر، ص 87.

³ النجار فريد (1999م): البورصات والهندسة المالية، كلية التجارة بها، جامعة الزقازيق، مؤسسة شباب الجامعة، ص 3.

الاستثمار التي هدفت إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. أيضا تبنت الدولة في النصف الثاني من التسعينيات حزمة من السياسات المالية والنقدية ، التي كان لها الأثر الأكبر في تحسين مناخ الاقتصاد الكلي المتمثل في إنخفاض معدلات التضخم وإستقرار أسعار الصرف. شهد السودان من التسعينيات وحتى الالفية الثانية تحسناً في مناخه الاستثماري، وذلك بشهادة مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة نسبة إلى السياسات التي إنتهجها السودان والتي يمكن تلخيصها في التالي :

1- سياسة التحرير الاقتصادي: تبناها البنك الدولي خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي والتي هدفت إلى إحداث تغيرات في الهيكل الاقتصادي عن طريق تحسين الميزان التجاري بزيادة الصادرات وتقليل الواردات، مما يتيح الفرصة أمام الاستثمارات الأجنبية والمحلية للاستفادة من الميزات التي تمنحها الحكومة لقطاع الصادرات سواء بتصدير منتجاتهم إلى الخارج أو بإنتاج منتجات بديلة للواردات تليبي إحتياجات السوق الداخلي.

2- سياسة الخصخصة: بهذه السياسة تخلصت الدولة من كل المؤسسات التابعة للقطاع العام، والتي كانت تشكل عبئاً على ميزانية الدولة، حتى تتمكن الحكومة من توجيه الصرف لقطاعات أخرى، وأيضاً لتفعيل القطاع الخاص حتى يؤدي دوره في العملية التنموية جنباً إلى جنب مع القطاع العام. وقد هدفت الحكومة من إنتهاج هذه السياسة أن تلغي إحتكار الدولة لمجالات الإنتاج الزراعي والخدمي والصناعي. وقد بدأت الدولة بالخروج من بعض المؤسسات مثل قطاع النسيج والفنادق والاتصالات ومؤسسات أخرى، مما يتيح الفرصة أمام المستثمرين للدخول في هذه المشروعات سواء بالبيع أو المشاركة.

3- المناطق الحرة: وهذه لها أهميتها في جذب واستقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار في السودان وقد شهد السودان تجربة للمناطق والأسواق الحرة كما توجد منطقة للتجارة الحرة بالبحر الأحمر ومنطقة الجيلي شمال الخرطوم.

4- الانفتاح الاقتصادي: بغرض إستعادة الثقة لدى المستثمر الأجنبي، وذلك بالإشتراك الفاعل في مؤسسات ضمان الاستثمار ومؤسسات التمويل والوكالات والأجهزة العالمية المتخصصة ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية والاستثمارية.

5- قوانين الاستثمار: شهدت تطورا ملحوظا ويعد قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999- تعديل 2007م من أفضل القوانين التي شهدها مناخ الاستثمار في السودان من حيث الميزات والضمانات والتسهيلات الكافية التي يمنحها للمستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأمين، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلاً عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية، كما يوجد نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمرين والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

6- البنية التحتية: سعت الدولة إلى الإهتمام بالبنية التحتية وذلك بإنشاء الطرق المسفلتة لربط أجزاء السودان المختلفة بالعاصمة والموانئ ورفع طاقة النقل بالسكة حديد والنقل البري والبحري والنهري والجوي حيث شهد السودان إنشاء ستة مطارات دولية وتقوية شبكات الإتصالات.

7- السياسة المالية والنقدية: تسعى السياسة الاقتصادية في إطارها العام إلى تحقيق التوظيف الكامل والاستقرار في الأسعار والنمو، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتتخذ السياسة الاقتصادية من السياسة المالية والنقدية أدوات لتحقيق هذه الأهداف. والسياسة المالية هي عملية تغير حجم الإنفاق الحكومي في حالة عدم التوازن في الميزانية العامة للدولة، وقد يكون التغير بواسطة الأوراق المالية التي تصدرها الدولة أو عن طريق خلق النقود، فعند حدوث توسع في تطبيق السياسة المالية مثلاً هذا يعني أن الدولة تريد إطالة فترة الادخار لأغراض الاستثمار وفي نفس الوقت خلق توازن في الميزانية.

والسياسة النقدية تعنى بإدارة التوسع والانكماش في حجم النقد بغية الحصول على أهداف معينة وقد انتهج السودان سياسة مالية ونقدية ساعدت في إحداث تغيرات في الاقتصاد مثل كبح جماح التضخم الذي عانى منه الاقتصاد السوداني لفترات طويلة كما أدت هذه التغيرات إلى خلق مناخ جيد للاستثمار⁽¹⁾.

مما تقدم يتضح الاتي:

1. ساهم عائد الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الأداء الاقتصادي، من خلال مساهمته لسد العجز في ميزان المدفوعات، وخلق فرص عمل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
2. سعي الحكومة السودانية لتهيئة مناخ الاستثمار وإجراء تعديلات على قوانين الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية.
3. أنشأت الحكومة السودانية وزارة الاستثمار في عام 2002م، لتسهيل إجراءات الاستثمار، وذلك باستخدام نظام النافذة الموحدة في منح التراخيص للمشروعات الاستثمارية.
4. الترويج وخلق خارطة استثمارية لعرض الفرص المتاحة للاستثمار بالوسائل المختلفة.
5. قامت الحكومة باتخاذ خطوات جادة في سبيل بسط الأمن والاستقرار السياسي.

انعكست جميع هذه الخطوات السابقة في تحسين المناخ الاستثماري وزيادة معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي وتحسن ترتيب السودان على جميع المستويات. كما أكدت تجربة السودان في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأن السودان قد خطى خطوات مقدر وقطع شوطاً كبيراً في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وتبنى السودان العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والسياسية والقانونية والتشريعية والإدارية والتي انعكست في مجملها على أداء الاقتصاد. كما تمكن السودان من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي من استعادة ثقة المؤسسات الدولية المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحصل على إشادة من هذه المؤسسات بالأداء المتميز للاقتصاد حسب مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي. وتمتع السودان بالاستقرار السياسي والأمني إلى حد ما ونجح في إيقاف الحرب الدائرة في جنوب السودان لأكثر من 20 عام وذلك من خلال توقيع اتفاقية السلام الشامل التي بدأ تطبيقها في عام 2005م، أسست تلك الاتفاقية لإقامة نظام سياسي يوفر أسباب الأمن والطمأنينة وسيادة دولة القانون والمؤسسات. وسعي السودان بتبني إصلاحات في قوانين وتشريعات الاستثمار تضمنت العديد من الامتيازات والإعفاءات لصالح جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.⁽²⁾ ارتفع سعر الصرف في فترة الثمانينيات، نتيجة لتخفيض سعر صرف الجنيه السوداني إلى عدة تخفيضات من قبل صندوق النقد الدولي⁽³⁾. كما واصل في ارتفاعه خلال الفترة 1992-2014 ويُعزى ذلك إلى سياسات التحرير الاقتصادي والتعويم المرن المدار لأسعار الصرف وعدم الاستقرار السياسي والأمني، مما أدى إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، كما ارتفع معدل التضخم خلال الفترة من 1985-2000م ويُعزى ذلك إلى تخفيض الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية⁽⁴⁾.

إلا أن أعلى ارتفاع شهده في عام 1999م، وتم تخفيضه بتطبيق حزمة من الإجراءات الاقتصادية وأهمها تخفيض سعر صرف المعاملات الحكومية ورفع الدعم جزئياً عن المحروقات.

أحدث إعلان سياسة التحرير أثراً عكسياً على سعر الصرف الاسمي الفعال حيث تغير الاتجاه العام له من الصعود إلى الهبوط، في حين كان الأثر وقتياً على سعر الصرف الحقيقي الفعال إذ انخفض خلال عام التحرير ثم عاود الصعود مرة أخرى. أوضح اختبار جارك بيراً أن السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف والتضخم والاستثمار الأجنبي المباشر، ليست

1 تقرير سياسات بنك السودان المركزي حول الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1998-2018م)، ص33.

2 بنك السودان المركزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1998-2005م)، ص 33

3 عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2000م): الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، ص67.

4 المرجع السابق، ص72.

لها توزيع طبيعي لأن القيمة الاحتمالية المقابلة لهذا الاختبار (0.000140, 0.001981, 0.0000) على التوالي أقل من 5% ولها توزيع ملتبس ناحية اليمين لأن الوسط الحسابي أكبر من الوسيط. بينما السلسلة الزمنية لميزان المدفوعات لها توزيع طبيعي لأن القيمة الاحتمالية (0.068795) أكبر من 5%.

تقدير نموذج الدراسة باستخدام المربعات الصغرى العادية (O.L.S): نماذج الانحدار الخطي المقترح للدراسة خلال الفترة 1979-2017م

$$FDI_i = \theta_0 + \theta_1 REER_i + U_{3i}$$

تم استخدام طريقة التقدير المربعات الصغرى العادية والتي تعمل على تقليل الخطأ إلى أقل حد ممكن للمعادلة. تقدير وتقييم المعادلة: المعادلة توضح علاقة أسعار الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

$$\widehat{FDI}_i = 470.3069 - 6.553205 REER_i + 0.019036 RGDP_i \dots$$

$$t_c = 0.794256, -1.873662, 4.459793$$

$$\text{Prob.} (0.4323) (0.0691) (0.0001)$$

$$R^2 = 0.40, \bar{R}^2 = 0.37, d^* = 1.72$$

Dependent Variable: FDI

Method: Least Squares

Date: 04/30/21 Time: 02:37

Sample: 1979 2017

Included observations: 39

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4323	0.794256	592.1355	470.3069	C
0.0691	-1.873662	3.497539	-6.553205	REER
0.0001	4.459793	0.004268	0.019036	RGDP
1305.822	Mean dependent var	0.398570	R-squared	
1563.236	S.D. dependent var	0.365157	Adjusted R-squared	
17.16633	Akaike info criterion	1245.540	S.E. of regression	
17.29430	Schwarz criterion	55849339	Sum squared resid	
17.21224	Hannan-Quinn criter.	-331.7434	Log likelihood	
1.724134	Durbin-Watson stat	11.92867	F-statistic	
		0.000106	Prob(F-statistic)	

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews

المعيار الاقتصادي: المعامل المستقل المقدر $\hat{\theta}_0$ 0.306947 بإشارة موجبة وهي تعبر عن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر المستقل عن سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المعامل المقدر $\hat{\theta}_1$ -6.553205 بإشارة سالبة مما يدل على أن العلاقة عكسية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر. وأن تخفيض قيمة العملة السودانية في مقابل الدولار تؤدي لخفض الاستثمار الأجنبي المباشر. والتخفيض بمقدار جنيه واحد يؤدي لخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 556..

تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني إلى عدة تخفيضات من قبل صندوق النقد الدولي، وتعويم أسعار الصرف وعدم الاستقرار السياسي والأمني أدى إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج. المعامل المقدر $\hat{\theta}_2$ 0.190360. بإشارة موجبة يشير للعلاقة الطردية بين سعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي لكنها ضعيفة.

المعيار الاحصائي:

المعنوية الفردية : تم اختبار المعنوية الفردية عن طريق اختبار t.

معنوية $\hat{\theta}_0$:

$$H_0 = \theta_0 = 0$$

$$H_1 = \theta_0 \neq 0$$

القيمة الاحتمالية المقابلة للإحصائية t للمعلمة المقدرة $\hat{\theta}_0$ تساوي (0.43230). وهي أكبر من 5%. مما يعني أن المعلمة $\hat{\theta}_0$ غير معنوية.

معنوية $\hat{\theta}_1$:

$$H_0 = \theta_1 = 0$$

$$H_1 = \theta_1 \neq 0$$

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر لأن القيمة الاحتمالية المقابلة للإحصائية t المقابلة للمعلمة التي تفسر أثر تقلبات سعر الصرف على والاستثمار الأجنبي المباشر 0.06910. وهي أقل من 01%.

معنوية $\hat{\theta}_2$:

$$H_0 = \theta_2 = 0$$

$$H_1 = \theta_2 \neq 0$$

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي لأن القيمة الاحتمالية المقابلة للإحصائية t المقابلة للمعلمة 0.00010. وهي أقل من 5%.

معامل التحديد R^2 : معامل التحديد 0.400. أي أن 04% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر تعزى لسعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي. في حين أن 06% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر تعود لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج.

معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$: معامل التحديد المعدل 0.370. أي أن 37% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر تعزى لسعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المعيار القياسي : لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج لأن قيمة إحصائية DW=1.72 تقترب من الإحصائية . الفرضية : توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر. باستخدام منهجية المربعات الصغرى لتقدير نموذج الانحدار الخطي نلاحظ وجود دلالة إحصائية للعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعال (REER) الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية t (0.0691) المقابلة لمعلمة سعر الصرف أقل من 10% ، وهذه العلاقة عكسية لأن إشارة معلمة سعر الصرف سالبة (-6.553205) تخفيض

سعر صرف الجنيه السوداني إلى عدة تخفيضات من قبل صندوق النقد الدولي (علي عبد القادر علي)، وتعويم أسعار الصرف (تتحكم آلية العرض والطلب في الأسعار) وعدم الاستقرار السياسي والأمني أدى إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، بينما نجد أن معدل سعر الصرف يؤثر بنسبة 40% تقريباً في تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة. وأيضاً من خلال النتيجة نلاحظ لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج لان قيمة إحصائية $DW=1.72$ تقترب من الرقم 2. بناءً على المناقشة تم قبول الفرضية.

خاتمة:

تناول البحث التغيرات التي طرأت على سياسات سعر الصرف الأجنبي وما ترتب عليها من آثار انعكست على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أثر ذلك على شح النقد الأجنبي والنقص الحاد الذي خلفه ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واحجام الشركات الاستثمارية عن استثمار أموالها في السودان. وقد شهدت سياسات سعر الصرف تعديلات عديدة تحاول ان تعالج الاخفاقات، وتسد الثغرات التي تؤدي الى المضاربة بالعملات الأجنبية، وتمنع المعاملات المالية الداخلية بالنقد الأجنبي، وتعيد وظيفة العملة الأجنبية كوسيلة تبادل وليس سلعة تباع وتشترى، ولكن لم تفلح السلطات في وضع الحلول الناجعة، بل ظلت مرهونة للأسواق غير الرسمية، مما نتج عنه انخفاض قيمة العملة المحلية، وضعف قوتها الشرائية. وفوق هذا وذاك التغيرات السريعة والمستمرة في سياسات سعر الصرف. وعليه أرى أن تستمر السلطات في اتباع سياسات سعر الصرف المرن (السعر الموحد)، ووضع سياسات كفيلة باستقرار سعر الصرف. وتبسيط اجراءات الاستثمار واعداد قوانين وتشريعات تشجع المستثمرين الأجانب، وتهيئة مناخ استثماري جاذب. بالإضافة الى الانفتاح على العالم الخارجي، وخلق علاقات وطيدة تتسم بالسمعة الجيدة، وتوفير الضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب.

النتائج:

1. يوجد أثر كبير لسعر الصرف في تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية فكلما كان هنالك استقرار في أسعار الصرف او تحسن كلما أدى إلى تشجيع المستثمرين الأجانب في الاستثمار في السودان والعكس صحيح.
2. توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر فكلما زاد سعر الصرف الأجنبي كلما ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك تأثر الناتج المحلي الإجمالي.
3. اتضح ان هناك تعقيدات لازمت الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للتغيرات والتعديلات المتكررة في قوانين تشجيع الاستثمار في السودان وكانت كالأتي: 1976 م - 1980 م - 1990 م - 1996 م - 1996 م تعديل 1998 م - 1990 م - 1999 م تعديل 2003 م - 1999 م تعديل 2007 م.

التوصيات:

1. الاستثمار في إتباع سياسات سعر الصرف المرن المدار (السعر الموحد) وتشجيع سوق المصارف على استقطاب تحويلات المغتربين وتسهيل تدفقات النقد الأجنبي.
2. في المدى البعيد يجب التركيز على تشجيع الإنتاج المحلي عبر حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية الكلية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وخلق بيئة مواتية للاستثمار وتطوير الأعمال.

لائحة المراجع:

1. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى (2012 م): منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة 1970-2000م و تصور للرؤية المستقبلية – الجزء الأول، ص 91.
2. محمد كمال الدين علي (1994م): التحليل المالي والاقتصادي للاسواق المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص 87.
3. احمد عقيل الخطيب (2006م): استراتيجيات الاستثمار في سوق الاسهم هيئة الاوراق المالية والسلع، ابوظبي، ص 48.
4. هندي منير ابراهيم (2003م): الفكر الحديث في الاستثمار، الاسكندرية، دار المعارف للنشر، ص 98.
5. محمد شاكر محمد (2006م): المحافظ والصناديق الاستثمارية، تكوينها وادارتها ندوة هيئة الاوراق المالية والسلع، ابوظبي، ص 3.
6. ايهاب عز الدين نديم (1996م): الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس العدد الثاني، ص 546.
7. محمد فتحي صقر (1989م): السلوكيات للشركات عابرة القوميات وتأثيرها على مستوى التشغيل في الدول النامية (دراسة تحليلية للتجربة المصرية)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 16.
8. محمد كمال خليل (1997م): الشركات الاساسية للاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارة لدوره المتوقع في تنمية الاقتصاد بجمهورية مصر العربية، مؤتمر الشرق الاوسط وشمال افريقيا للاقتصاد والتجارة الدولية وأسواق رأس المال، جامعة طنطا، القاهرة، ص 109.
9. عادل عبد العظيم (2006م): مفاهيم عن الاستثمار الاجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الكويت، ص 15.
10. بنك مصر (1997م): قضايا الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطرة، أوراق بنك مصر البحثية العدد الثاني ص 21.
11. غازي فلاح احمد (2000م): ادارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، عمان دار الزهران للنشر والتوزيع، ص 56.
12. الحظيري حامد العربي (1998م): تقييم الاستثمارات، القاهرة، دار السلام الذهبية، ص 28.
13. امجد عبد القادر فهمي (1997م): الاستثمار بين العائد والمخاطرة، مجلة المساهم عمان، العدد الاول، ص 9.
14. كاظم محمد واخرون (1999م): اساسيات الاستثمار العيني والمالي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ص 78.
15. عامر وجيه رافت (2001م): العائد الاجتماعي للاستثمار الخاص، لجنة الدراسات والاعلام والنشر، غرفة تجار دمشق، العدد الثالث، ص 5.
16. رافت اكرم مصطفى (1986م): دراسة الجدوى الاستثمارية وتقييم المشروعات، القاهرة، دار الاشعاع للنشر، ص 114.
17. سامي خطاب (2006م): الاستثمار بالاسهم ندوة هيئة الاوراق المالية والسلع ابوظبي، ص 11.
18. حماد طارق عبد العال (2003م): ادارة المخاطر، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص 89.
19. منسي عبد العاطي لاشين (2001م): تقييم التسعير السوقي ونموذج تسعير الاصول الرسمية في سوق الاسهم المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، الزقازيق، ص 23.

20. صبيحي محمود (2000م): التحليل المالي والاقتصادي للاسواق المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص 260.
21. عبيد عاطف محمد (1985م): الادارة المالية، دراسة جدوى المشروعات، دار النهضة، القاهرة، ص 65.
22. عبدالرحمن عاطف جابر (2003م): مفاهيم الاستثمار، القاهرة، الدار الجامعية للنشر، ص 87.
23. النجار فريد (1999م): البورصات والهندسة المالية، كلية التجارة بها، جامعة الزقازيق، مؤسسة شباب الجامعة، ص 3.
24. تقرير سياسات بنك السودان المركزي حول الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1998-2018م)، ص 33.
25. بنك السودان المركزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1998-2005م)، ص 33
26. عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2000م): الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للنشر، ص 67، 72.
27. بنك السودان المركزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1998-2005م)، ص 33
28. محمد عقيد الماحي محمد (2021 م) , أثر تغييرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات والتضخم والاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة حالة اقتصاد السودان خلال الفترة 1979 م – 2017 م (دراسة لنيل درجة الدكتوراة غير منشورة . جامعة بخت الرضا , السودان
29. ابتسام محمد عبد الباقي عبدالله وآخرون (تحليل العلاقة السببية بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار بنموذج ARDL -دراسة حالة السودان خلال الفترة (1989-2018م)
30. صلاح محمد ابراهيم . وآخرون بعنوان : (أثر سياسات سعر صرف الجنيه السوداني على أسعار المستهلك ومعدلات التضخم (دراسة تطبيقية السودان (1980 - 2014 م) . كل هذه الدراسات تتناول أثر سعر الصرف على الاستثمار الاجنبي , والتضخم , وميزان المدفوعات , وما يترتب من جراء التغييرات التي لازمت سعر الصرف بصورة مستمرة ومزمنة كانت لها الانعكاسات السالبة .